الجمهوريّة التونسيّة
--*--
وزارة المرأة والأسرة وكبار السن
--*--
وحدة التصرف حسب الأهداف
لإنجاز مشروع تطوير التصرف في
ميزانية الدولة
د-0002540-1008-25-2021

تونس في 18-05-2021

إلى السيدات والسادة

- **المكلفون بمامورية بالديوان**
- **رئيس برنامج القيادة والمساندة**
- **رئيسة برنامج الطفولة**
- **رئيسة برنامج المرأة والأسرة**
- **رئيسة برنامج كبار السن**
- **المندوب العام لحماية الطفولة**
- **مديرة التعاون الدولي**
- **مديرة الشؤون المالية**
- **مديرة الموارد البشرية**
- **مدير البناءات و التجهيز**
- **مدير الاساليب و الاعلامية**
- **المديرة العامة للكريديف**
- **المديرة العامة للمرصد الوطني لمناهضة العنف ضد المراة**
- **المديرة العامة للمرصد البحوث والدراسات والتوثيق والاعلام حول حقوق الطفل**
- **المدير العام للمركز الوطني للاعلامية الموجهة للطفل**
- **مدير المعهد العالي لاطارات الطفولة بدرمش**
- **مدير مركز اصطياف وترفيه الأطفال بالحمامات**
- **مديرة التخطيط والبرمجة**
- **المندوبين الجهويين لشؤون المراة والاسرة**
- **مديري المراكز المندمجة**

الموضـــــوع : **حول إعداد ميزانية وزارة المراة و الاسرة وكبار السن و المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022 في اطار متوسط المدى 2022-2024.**

المرجع : منشور السيد رئيس الحكومة عدد16 بتاريخ 14 ماي2020 و المتعلق باعداد ميزانية الدولة لسنة 2020

المصاحيب : – جداول لاعداد ميزانية سنة 2022 و اطار نفقات متوسط المدى و تقدير عدد الأعوان إلى حدود ديسمبر 2021

تحية بعد،

تواجه تونس اليوم تحديات وصعوبات هيكلية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وذلك باعتبار التغيرات التي يشهدها الوضع الاقتصادي العالمي والتراجع المنتظر لنسق النمو خاصة **بعد تفشي "فيروس كورونا** " المستجد COVID19" إلى جانب التغيرات المناخية الصعبة مما سيترتب عنه تداعيات منتظرة على نسق نمو الاقتصاد الوطني.

وتبعا لذلك، وحرصا على مزيد **التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية،** فإنّ دقّة الوضع تحتم على الجميع، كلّ من موقعه، بذل كلّ **المجهودات للإسهام في التخفيف من حدّة الضغوطات** التي تشهدها المالية العمومية .

I/ التوجهات الرئيسية لاعداد مشروع ميزانية المهمة لسنة 2022 في اطار متوسط المدى 2022–2024 :

في إطار مواصلة **معاضدة مجهودات** الدولة والتقليص من التداعيات السلبية لـجائحة "**فيروس الكورونا**" المستجد **COVID19**" و الحدّ من **آثارها الجانبية الاجتماعية منها والاقتصادية** على **الأسر** و مختلف **الفئات الاجتماعية في وضعية هشاشة من أطفال و نساء وكبار السن** و تنفيذا لأولويات الوزارة **للفترة الراهنة** و **تحقيقا لرؤيتها على المدى القريب و المتوسط** ضمن أهدافها الإستراتيجية **المراعية للمساواة و تكافؤ الفرص وعدم التمييز بين النساء و الرجال** وضمانا **بمبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية** و**تدعيم مواردها** فإننا ندعوكم عند ضبط حاجياتكم إلى الآخذ بعين الاعتبار **التوجهات التالية:**

– **مواصلة** تطبيق مقتضيات القانون الأساسي الجديد للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 وخاصة الفصل 18 منه عند إعداد مشروع ميزانية مهمة المراة و الاسرة و الطفولة و كبار السن لسنة 2022وفي اطار متوسط المدى (03 سنوات) وفقا للاهداف و المؤشرات **المراعية للمساواة و تكافؤ الفرص بين النساء و الرجال** و دون تمييز بين مختلف فئات المجتمع و **تراعي اهداف التنمية المستدامة،**

– ضرورة احترام الآجال الواردة بقرار السيد وزير المالية المؤرخ في 15 مارس 2019 والمتعلق بضبط **روزنامة إعداد قانون المالية للسنة والتبويب الوارد بقرار السيد وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019 والمتعلق بضبط تبويب نفقات ميزانية الدولة**

– **تفعيل** مقتضيات الأمر الحكومي عدد1067 لسنة 2019 المؤرخ في 14 نوفمبر 2019 المتعلق بضبط **مهام رئيس البرنامج**

– الحفاظ على استقرار **إطار الأداء لبرامجكم** و تحيين مرجعية الانشطة وفقا للقانون الاساسي للميزانية (نشاط/ نشاط فرعي / مشروع) في اطار الاعداد للمحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية

–ضبط العدد الجملي للأعوان المرخص فيهم للمهمة بمصالحها المركزية و الجهوية و المؤسسات العمومية الملحقة ميزانيتها ترتيبيا بميزانية الدولة وفقا لمقتضيات الفصول 45 و48 و70 من القانون الأساسي للميزانية

– **اعداد ميزانية سنة 2022 في إطار النفقات المتوسط المدى** القطاعي لسنة 2022–2024 بإعطاء الأولوية **للنفقات الإلزامية** و **النفقات** الناتجة عن مجابهة اثار " الكورونا" و **التعهدات السابقة** و **المشاريع المتواصلة** و **القرارات و الإجراءات الحكومية المعلن عنها،**

– اتخاذ كل التدابير الضرورية لمواصلة تركيز **منظومة "انجاز"**بالتنسيق مع المركز الوطني للاعلامية(مدير البناءات و التجهيز)

– **تقييم تنفيذ ميزانية المؤسسات العمومية** الملحقة ميزانياتها ترتيبا بميزانية الدولة لسنة 2020 من قبل رئيس برنامج القيادة و المساندة (ادارة شؤون المالية) على ضوء **كشوفات التنفيذ** مؤشر عليه من طرف المحاسب العمومي المختص ،

– تقييم **تنفيذ نفقات الاستثمار** حسب **الجهات وحسب البرامج** للسنوات وإعداد تقرير من قبل رؤساء البرامج بالتنسيق مع رئيس برنامج القيادة و المساندة مع بيان المشاريع المنجزة و المشاريع المتواصلة و نسبة الانجاز و المشاريع المعطلة مع بيان اسباب التعطيل عند الاقتضاء،

– تقييم **انجاز مخطط التنمية 2016–2020** مع بيان نسبة المشاريع المنجزة **حسب البرامج وحسب الجهات** ضمن التقرير المعد من إدارة التخطيط و البرمجة مع تحديد **ملامح مخطط التنمية 2021–2025**،

– احداث **لجان المتابعة و التقييم لمختلف المشاريع** لحوكمة التصرف و ضمان ديمومة البرامج على المستوى المركزي و الجهوي،

– مواصلة اعتماد **مقاربة المساواة و تكافؤ الفرص وعدم التمييز** صمن ميزانيات السياسات العمومية للوزارة،

– الأخذ بعين الاعتبار **أهداف التنمية المستدامة** للفترة 2016–2030 وخاصة الهدف17 للقضاء **على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية الشاملة،**

– تفعيل "**محور الإغاثة وبناء السلام وإعادة الإعمار**"ضمن الخطة القطاعية لتنفيذ **القرار الاممي 1325** حول **المرأة و الأمن و السلم**

–ادراج محور **ادارة الازمات والاوبئة و الكوارث والتغييرات المناخية** مع مراعاة النوع الاجتماعي ضمن الاستراتيجيات و المخططات و المشاريع القطاعية المزمع اعدادها في مخطط التنمية 2021–2025،

– مواصلة **تشخيص** القطاع و **تحديد الإشكاليات** المتعلقة بوجود فوارق بين الفتيات/النساء والفتيان/الرجال **والرجوع على أسبابها ودوافعها،**

– **إعطاء الأولوية المطلقة للقيام بإجراءات احتوائية** ذات صبغة اجتماعية تشمل بالخصوص **دعم و مرافقة** و **تمكين** مختلف الفئات في وضعية هشاشة،

–**اعداد خطة عمل تشمل أنشطة و تدخلات و مشاريع و ميزانية** من اجل **الادماج و الاحاطة و التعهد الشمولي للنساء و الفتيات في وضعية هشاشة،**

– ضبط تدابير ايجابية لفائدة الجهات و المناطق و الأحياء ذات الكثافة السكانية العالية و التي تعاني من الفقر و التهميش،

II/ منهجية اعداد مشروع ميزانية سنة 2022 في اطار متوسط المدى 2022–2024

باعتبار أن سنة 2022 هي السنة الثانية لتطبيق القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 ، فإنه يتعين أخذ كل التدابير للانطلاق في إعداد مشروع ميزانية سنة 2022 حسب الصيغ والأحكام الجديدة التي وردت بالقانون الأساسي للميزانية مع التأكيد على الأخذ بعين الاعتبار التغييرات التي يشهدها الوضع الاقتصادي العالمي والتراجع المنتظر لنسق النمو خاصة بعد تفشي فيروس كورونا وما سيترتب عنه من تداعيات منتظرة على نسق نمو الاقتصاد الوطني.

وللغرض، فانه **يتعين إعداد تقديرات سنة 2022 وفقا للاجراءات التالية :**

1/التحكم في كتلة الأجور

ولتحقيق الهدف يرجى اتخاذ بعض الاجراءات الاستثنائية بالتنسيق مع **ادارة الشؤون الادارية:**

- إعطاء عملية **حصر عدد الأعوان** العناية اللازمة (ادارة الموارد البشرية و رؤساءالبرامج) و ذلك بإدراجهم بمنظومة " **أمد**" حسب السلك و الرتبة مع الالتزام بمد مصالح وزارة المالية والوظيفة العمومية بالإحصائيات و المعطيات الضرورية كل **ثلاثية** وذلك لضبط العدد الجملي للأعوان وفق أنموذج موحد في الغرض،
- عدم إقرار انتدابات جديدة لسنة 2022 ماعدا بعض **الاختصاصات الملحة** ذات الأولوية القصوى مع تبريرها
- السعي إلى تغطية الحاجيات المتأكدة **بإعادة توظيف الموارد البشرية** القطاعية المتوفرة مع توفير الدورات التكوينية اللازمة،
- مع اللجوء الى النقل و الالحاق لسد حاجياتكم من الموارد البشرية
- **إرجاء** انجاز برامج جديدة **للتكوين بهدف الانتداب** إلى سنة 2022
- عدم إمضاء أي اتفاق أو اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يكون له انعكاس مالي قبل الرجوع إلى مصالح رئاسة الحكومة ووزارة المالية،
- تفعيل برنامج الترقيات لسنة 2020 الى سنة 2021 و تأجيل المفعول المالي لبرنامج الترقيات لسنة 2021 الى سنة 2022 مع اخضاعها لمبادئ الجدارة والتميز،
- مزيد التحكم و ترشيد منحة الإنتاج مع **ربطها فعليا بالأداء ،**
- **تعميم فتح أقسام التأجير** بالنسبة لكل المؤسسات الخاضعة ترتيبيا لميزانية الدولة (ساعات العمل الليلي–الساعات الإضافية– الساعات العرضية– منحة المستلزمات البيداغوجية و منحة العودة المدرسية و غيرها من المنح) على غرار المعهد الأعلى لاطارات الطفولة درمش
- مواصلة **التدرج والترقيات الاستثنائية للسلك الإداري المشترك** تطبيقا لقرار رئيس الحكومة المؤرخ في 03 أوت 2020،وذلك تفعيلا للامر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 والمتعلق بضبط النظام الاساسي الخاص بالسلك الاداري المشترك للادارات العمومية
- **التنسيق مع مصالح الوظيفة العمومية لإعادة توظيف** أعوان وزارة المرأة والأسرة وكبار السن على معنى الأمر الحكومي عدد 1143 لسنة 2016 المؤرخ في 16 أوت 2016 وعلى ثلاثة سنوات بداية من سنة 2021 لفائدة 300 عون،وذلك للحد من الطلبات المتكررة لأعوان وإطارات الوزارة في النقل إلى وزارات أخرى بحثا عن امتيازات أفضل ،
- **الترفيع في الاعتمادات المخصصة للمساهمات المستوجبة بعنوان التقاعد** والمحمولة على كاهل المشغل والتعديل الآلي لجراية المتقاعدين وفق القانون عدد 12 لسنة 1985 وخاصة الفصلين 37 و38 منه حيث ورد بالفصل 37 (جديد)كما نقح بمقتضى القانون عدد 43 لسنة 2007 المؤرخ في 25 جوان 2007.
- مواصلة **تغطية الشغورات في الخطط الوظيفية** على المستوى الجهوي والمركزي والمؤسسات تحت الإشراف والخاصة بجميع البرامج.

- الترفيع في **منحة المساعد البيداغوجي** طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 583 لسنة 2020 مؤرخ في 14 أوت 2020 المتعلق بالترفيع في المنحة الوظيفية المخولة لمساعد بيداغوجي للطفولة المنصوص عليها بالأمر عدد 4066 لسنة 2013 المؤرخ في 26 سبتمبر 2013 المتعلق بضبط مقدار المنحة الوظيفية للمكلفين بالخطة الوظيفية الخصوصية لمساعد بيداغوجي للطفولة بوزارة شؤون المرأة والأسرة،
- تمكين المشرفين على وحدات الحياة البالغ عددهم 54 (بعد صدور قرارات التعيين) والمنسقين الإداريين والماليين بالمراكز المندمجة للشباب والطفولة البالغ عددهم 22 منسقا وبصفة رجعية من **منح المسؤولية** المخولة لهم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 886 لسنة 2018 مؤرخ في 24 أكتوبر 2018 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 2796 لسنة 1999 المؤرخ في 13 ديسمبر 1999 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمراكز المندمجة للشباب والطفولة ومجالسها التربوية والاجتماعية وشروط قبول الأطفال وتراتيب سيرها.
- تكليف **65** إطار تربوي بخطة مساعد بيداغوجي وفتح مناظرة لتعيين **20** متفقد شباب وطفولة بعد فترة تكوين لمدة سنتين (**مفعول مالي بداية من سنة 2022**).

2/ تحسين التصرف في اعتمادات التسيير بـ :

- مزيد ترشيد والتحكم في نفقات التسيير واحكام توزيعها بين البرامج و البرامج الفرعية و الوحدات العملياتية مع التأكيد على ضرورة توجيه الاعتمادات لتغطية المتخلدات و مواجهة ارتفاع الاسعار و تحسين ظروف ووسائل العمل ،
- موافاة رؤساء البرامج بكشف دقيق ومفصل لفواضل ميزانيات السنوات السابقة وغير الموزعة وبرنامج استعمالها
- موافاة رؤساء البرامج **بتقرير حول الديون** المسجلة تجاه المزودين و اعداد تقرير في الغرض لمصالح وزارة المالية حول أسباب عدم الخلاص مع مقترح لجدولة تسويتها **لمدة ثلاث سنوات عند الاقتضاء بالتنسيق مع ادارة الشؤون المالية** ،
- مزيد **إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية** مع التأكيد على الالتزام بما جاء بالمناشير والتراتيب الجاري بها العمل الصادرة في الغرض بخصوص استعمال سيارات المصلحة للأغراض الإدارية دون سواها أو الخاصة بالسيارات الوظيفية،
- الإسراع بإجراءات **التفويت في السيارات** التي أصبحت غير قابلة للاستعمال وذلك بالتنسيق مع مصالح أملاك الدولة والشؤون العقارية مع العمل على تجهيز سيارات المصلحة **بمنظومة GPS**،
- تضمين معاليم الاكرية و الاداءات البلدية بالنسبة للوحدات العملياتية او البرامج الفرعية التي تعتزم تسويغ مقرات جديدة بعد اخذ راي المصالح المختصة بوزارة املاك الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الأشغال المصاحبة من تجهيز و ربط بالانترنات و منظومات و غيرها الى جانب توفير يد عاملة اضافية (الحراسة و التنظيف ..) ضمن ميزانية 2022 ،
- تسوية **جميع المهمات بالخارج على منظومة رشاد** و **التحكم في نفقات الاستقبالات**،
- مزيد العمل على **ترشيد استهلاك الطاقة** من خلال وضع خطة عمل للتحكم في الاستهلاك و **استعمال الطاقات البديلة** و **المتجددة** خاصة بالنسبة للفضاءات و **المؤسسات ذات الاستهلاك المرتفع**

- ضبط الحاجيات الأساسية من **تكوين وتدعيم قدرات** مختلف الاطارات على المستوى المركزي و الجهوي و المؤسسات تحت الاشراف بالتنسيق مع ادارة الشؤون الادارية
- إفراد التكوين في مجال النوع الاجتماعي لكافة إطارات الوزارة و المؤسسات تحت الاشراف **للكريديف** مع تخصيص الاعتمادات الضرورية لذلك من برنامج المراة و الاسرة وكبار السن،

3/ترشيد التصرف في نفقات التدخل بـ :

- مزيد إحكام التصرف في نفقات التدخل **لتوجيهها لفائدة مستحقيها** وخاصة منها الجمعيات التي تم ابرام عقود شراكة معها و المزمع التعامل معها في اطار تنفيذ السياسة العمومية للوزارة و تصويب التحويلات الاجتماعية (لفائدة كبار السن ومكفولي الدولة و التعهد بالنساء ضحايا العنف وغيرها)،
- ضبط قائمة الجمعيات المزمع التعامل معها في إطار دعوات للترشح او اتفاقيات شراكة بالنسبة لسنة 2021 -2022مع بيان المشاريع والبرامج المزمع القيام بها عن طريق الجمعيات مع الأخذ بعين الاعتبار **الاحداثات الجديدة لفضاءات الانصات و التعهد بالنساء ضحايا العنف** لسنة 2021 و سنة 2022
- ضبط **قائمة المنظمات الدولية وتحديد التحويلات** اللازمة و **تحيين مقاديرها** لإيفاء تونس بتعهداتها الدولية،
- **تفعيل كلفة التعهد بمكفولي الدولة وفاقدي السند** وفق المعايير الجديدة (كلفة التغذية و اللباس و التداوي و نفقات الدراسة و النقل و لباس العيد) وافرادها بجداول خاصة ،
- العمل على **إصدار النصوص القانونية** المتعلقة **بإحداث** و **بالتسيير الإداري والمالي** المنظم لمختلف المتدخلين في برنامجكم من (مراكز رعاية النساء ضحايا العنف و مراكز الارشاد و التوجيه الاسري ، نوادي الاطفال و فضاءات الطفولة المبكرة و المركبات و مأسسة مندوب حماية الطفولة وتحديد قائمة المؤسسات الراجعة بالنظر للمندوبيات و كراسات الشروط المتعلقة بمحاضن رياض الاطفال و مراكز الإيواء المؤقت للاطفال ....)،
- ضبط قائمة في الجوائز التي تسندها الوزارة والمضبوطة بنص مع العمل على **إصدار النصوص القانونية عند اقتراح احداث جوائز** وطنية جديدة
- إصدار النصوص القانونية **المتعلقة بكلفة التعهد بكبار السن بمؤسسات الرعاية على غرار كلفة التعهد بمكفولي الدولة ،**
- ضبط الاعتمادات اللازمة **لتغطية وصولات الأكل والمساعدات** الاجتماعية في إطار التدخل الاجتماعي مع ضرورة تقديم قائمة في **الأعوان المنخرطين في الودادية** المخول لهم الانتفاع والمساعدات وذلك عملا بمنشور رئيس الحكومة عدد 37 والمؤرخ في 27 ديسمبر 2017
- تقديم قائمة في الدراسات والمنظومات والرصيد الوثائقي والمعدات الاعلامية مرفوقة بالتقديرات المالية (الكريديف) مع تقييم لانجازات سنة 2021 مصحوبة ببطاقة الفاعل العمومي.

- تحديد كلفة تكوين لفائدة 200 اطار من اطارات الوزارة و المؤسسات تحت الاشراف سنويا في مجال " النوع الاجتماعي و الميزانية و المخطط المراعي للنوع الاجتماعي" من قبل الكريديف (مشروع جديد)

4/ تحقيق نجاعة مشاريع الاستثمار

في إطار إعطاء مزيد من الجدوى والفاعلية وترشيد برمجة المشاريع التنموية العمومية،فإن كافة رؤساء البرامج مدعوون الى تطبيق **مقتضيات الأمر عـدد 394 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017** المتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية التي تنص خاصة على تقديم المشاريع العمومية أو الدراسات الفنية التي يقترح إدراجها بميزانية الدولة للبت فيها من طرف اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية قبل إحالتها على وزارة المالية.

و بهدف الرفع من نسق الاستثمار العمومي وانجاز المشاريع التنموية بالجهات في أحسن الآجال، يرجى اعتماد التوجهات التالية :

- اعطاء **الأولية المطلقة لمشاريع الصيانة و التهيئة** ضمن نفقات الاستثمار

- إعطاء الأولوية المطلقة **للمشاريع والبرامج السنوية المتواصلة والمعطلة لاستكمالها و التي تم الاتفاق في شانها بمقتضى محاضر من قبل لجان متابعة المشاريع التنموية في الجهات المحدثة من قبل رئاسة الحكومة،**

- الحرص على **ادراج مقاربة المساواة و تكافؤ الفرص** وعدم التمييز و احترام اهداف التنمية المستدامة في مشاريع الاستثمار لسنة 2021-2025

- ترسيم **الاعتمادات اللازمة بميزانية سنة 2022 للقيام بالدراسات الضرورية** لإعداد المشاريع بهدف برمجتها ضمن مخطط التنمية 2021-2025،

- العمل على **توفير المخزون العقاري لانجاز المشاريع المبرمجة ضمن مخطط التنمية 2021-2025**، وذلك في إطار أمثلة التهيئة العمرانية بالجهات،

- التأكيد على **تنويع آليات ومصادر التمويل في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص** لإنجاز المشاريع العمومية الكبرى.

- العمل على **تعبئة الموارد الذاتية** بالاعتماد على جميع الامكانيات و الموارد المتوفرة مع السعي الى إيجاد مجالات جديدة للتمويل في إطار التفتح على المحيط و التعاون الدولي و غيرها،

- مواصلة **تجهيز مؤسسات الطفولة و فضاءات المراة و الاسرة و دور كبار السن** بما يستجيب لحاجيات مختلف الفئات،

- **استكمال المشاريع والبرامج المتواصلة** التي تم **اقرارها بمخطط** التنمية 2016-2020

- **ضبط المشاريع الجديدة وترتيبها حسب الاولوية** والتي تستوفي جميع الشروط (توفر العقار – دراسات جاهزة - مصادقة مجلس الوزراء على الخطط الوطنية/قطاعية) طبق للأمر الحكومي عدد 394 لسنة 2017 والمؤرخ في 29 مارس 2017 والمتعلق بإحداث إطار موحد لتقييم وإدارة الاستثمارات العمومية.

- الحرص على تنفيذ المشاريع والبرامج المتواصلة التي تم **إقرارها في إطار جلسات العمل الوزارية والمجالس الوزارية المضيقة،**

- برمجة **احداث مؤسسات ايواء مؤقتة لإقامة الامهات و الاطفال** ضحايا العنف **باعادة توظيف المؤسسات الجاهزة** و غير مستغلة من جهة او بتوفير عقارات للبناء مع تخصيص الاعتمادات الضرورية لتسييرها مع الحرص على اعداد النصوص القانونية المتعلقة بها خلال مخطط التنمية 2021-2025،

- **تقييم برنامج المبادرة الاقتصادية النسائية** مع العمل على تقديم التوجهات الاستراتيجية للمشروع للسنوات 2021-2025 و الاعتمادات المزمع فتحها بعنوان سنة 2022 لتحقيق الاهداف المرجوة،

- الاخذ بعين الاعتبار لجميع القرارات المنبثقة عن **مجالس الوزراء بخصوص التصدي لفيروس الكورونا و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية،**

- التركيز على تخصيص إعتمادات **لمرافقة المشاريع النسائية والاسرية** المتضررة من فيروس الكورونا قصد الحفاظ على **استدامتها ومواطن الشغل المحدثة،**

- ادراج تعهدات الوزارة بخصوص **المخطط القطاعي لتنفيذ القرار الاممي1325** مصحوبا بتقرير بخصوص تنفيذ الخطة القطاعية 1325 لسنة 2019 مع تقديم التوجهات الاستراتيجية للمشروع للسنوات 2021-2024 و الاعتمادات المزمع فتحها بعنوان سنة 2022 لتحقيق الاهداف المرجوة ،

- تقييم الخطة القطاعية لمقاومة الارهاب لسنة 2016-2020 و اعداد خطة قطاعية جديدة تستجيب لمختلف تطلعات الفئات الاجتماعية في اطار نظرة استشرافية شمولية وتحديد كلفتها على مدى خمس سنوات 2021-2025

- اعداد تقرير بخصوص **تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للعنف** مع تقديم التوجهات الاستراتيجية للخطة القطاعية للعنف للسنوات 2021-2025 و الاعتمادات المزمع فتحها بعنوان سنة 2022 لتحقيق الاهداف المرجوة مع الحرص على افراد الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف بميزانية خاصة ضمن قسم الاستثمار بداية من سنة 2022،

- اعداد تقرير بخصوص **تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتمكين الاقتصادي و الاجتماعي للمراة الريفية** مع تقديم التوجهات الاستراتيجية للخطة القطاعية للسنوات 2021-2025 و الاعتمادات المزمع فتحها بعنوان سنة 2022 لتحقيق الاهداف المرجوة،

- تخصيص مشاريع وبرامج لفائدة **النساء في وضعيات هشاشة** (المراة السجينة- عاملات المنازل- النساء العائدات من بؤر التوتر- الاتجار بالبشر –الامهات المنجبات خارج اطار الزواج وغيرها) لتعزير الصمود الاجتماعي لدى النساء ضمن خطة تعهد شمولي للنساء و الفتيات في وضعيات هشاشة ،

- اعداد تقرير حول **برنامج الاسر المنتجة** حسب الجهات و التوجهات المستقبلية لسنوات 2022-2025

- اعداد تقرير بخصوص التعهد **بالاسر المهاجرة** مع التوجهات المستقبلية المزمع اعتمادها للتعهد **و الاحاطة و الادماج بالمراة و الاسرة المهاجرة،**

- تقديم قائمة في **الاقتناءات حسب البرامج و البرامج الفرعية و الوحدات العملياتية بالنسبة للتجهيز و التاثيث و المعدات الاعلامية و البرمجيات و ادلة الاجراءات و المنظومات الاعلامية و كاميرا المراقبة** مع بيان المستفيدين مصحوبة بالتقديرات المالية على المستوى المركزي و الجهوي

- تقييم **برنامج الطفولة المبكرة** و ضبط التوجهات المستقبلية للمشروع ضمن مخطط التنمية 2021-2025

- تعزيز اسطول السيارات لفائدة **المرصد الوطني للطفولة** و **المندوبيات الجهوية لشؤون المراة و الاسرة** و **لمندوبي حماية الطفولة** قصد ضمان سرعة التدخل عند الاشعار بحالات التهديد و تامين السير العادي لمختلف الانشطة – تعزير اسطول السيارات **للادارة المركزية** و للمكلفين بخطط وظيفية

- برمجة **اقتناء حافلات صغيرة الحجم** لفائدة المندوبيات الجهوية لشؤون المراة و الاسرة قصد تامين انشطتها التربوية و الاجتماعية داخل الجهات وتدعيم خدمات القرب،

– مواصلة اقتناء و تجهيز نوادي الاطفال القارة و المتنقلة بما يستجيب لحاجيات طفل اليوم، و اعداد تقرير حول خدمات القرب التي تؤمنها النوادي المتنقلة

– برمجة فتح اعتمادات بالنسبة للتظاهرات الدولية التي ستحتضنها تونس خلال سنة 2021 و سنة 2022 عند الاقتضاء

هذا ويتعين ارفاق جميع المشاريع المتعلقة بنفقات الاستثمار لسنة 2022 **ببطاقة مشروع** حسب النماذج المعتمدة وفي اطار متوسط المدى مع اعتماد قدر الامكان المشاريع المراعية للنوع الاجتماعي.

III/ إعداد إطار الأداء لميزانية مهمة المرأة و الأسرة و الطفولة وكبار السن لسنة 2022

تنبني قيادة ومتابعة الأداء للمهمات والبرامج العمومية على وثيقتين أساسيتين يتم إعدادها سنويا في إطار إعداد ميزانية الدولة وهما **المشروع السنوي للأداء والتقرير السنوي للأداء**.ويتم إعداد هاتين الوثيقتين حسب هيكلة موحدة تضبط سنويا ضمن ملاحق منشور السيد رئيس الحكومة و المتعلق باعداد ميزانية الدولة .

هذا وتمثل **المنظومة المعلوماتية للأداء** الية أساسية لمساندة رؤساء البرامج على قيادة السياسات العمومية الراجعة لهم بالنظر ومتابعة تنفيذها على المستوى العملياتي حيث يتجه التأكيد إلى **ضرورة استعمالها من قبل كل رئيس برنامج** وإدراج جميع البيانات المتعلقة بأطر أداء البرامج من قبل الأطراف المتدخلة في سلسلة **المسؤوليات على المستوى المركزي والجهوي على حدّ السواء بعد القيام بدورة تكوينية في شانها سنة 2020 و 2021**.

كما يجدر التذكير بضرورة **الالتزام بالآجال الواردة بقرار السيد وزير المالية** المؤرخ في 15 مارس 2019 المتعلق بضبط **روزنامة إعداد مشروع قانون المالية** للسنة بخصوص إحالة وثائق الأداء.

1/ التقرير السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2020(RAP)

إن مهمة المرأة و الأسرة و الطفولة وكبار السن مدعوة كباقي المهمات إلى تقديم **تقاريرها السنوية للأداء بعنوان سنة 2020** بما يتوافق مع الالتزامات وتقديرات الانجازات التي تضمنتها مشاريعها السنوية للأداء لسنة 2020 وإحالتها إلى مصالح وزارة المالية طبقا لروزنامة إعداد ميزانية الدولة للسنة.

مع **التأكيد عند إعداد هذا التقرير** (**RAP**) على العناصر الأساسية التالية :

- احترام الهيكلة الملحقة بهذا المنشور واعتماد الوثائق المرجعية المعدة في الغرض،

- صحة ومصداقية المعلومات المدرجة به وخاصة ما يتعلق بالنتائج التي تم تحقيقها،
- تقييم النتائج المحققة وتحليلها وتبرير الفوارق المسجلة واقتراح التدابير ودعائم الأنشطة الكفيلة بتحسين وتطوير الأداء، بالنسبة لكل برنامج قصد اعتمادها عند إعداد المشاريع السنوية للأداء للسنة الموالية.
- **المصادقة على التقرير السنوي للقدرة على الاداء** من قبل رؤساء البرامج بعد مناقشته و ابداء الراي في شانه من قبل المصالح المختصة بوزارة المالية قبل احالته الى **مجلس نواب الشعب و نشره بموقع واب وزارة المالية للعموم،**

هذا ويتجه التأكيد على أن **التقرير السنوي للأداء لايعتبر تقرير نشاط خاص بالمهمة.**

2/ المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2022(PAP)

إن مهمة المراة و الاسرة وكبار السن مدعوة إلى **جانب تقديم ميزانياتها** لوزارة المالية إلى إعداد وتقديم **المشروع السنوي للأداء** لسنة 2022 وإطار النفقات متوسط المدى القطاعي 2022-2024 بما يتوافق مع هيكلة المشروع السنوي للأداء الملحق بمنشور السيد رئيس الحكومة في الغرض و ذلك في اجل لا يتعدى يوم **15 جوان 2021**.

وتتمحور **التوجهات العامة** بالنسبة **لإعداد ومناقشة المشروع السنوي للأداء لسنة 2022** على التأكيد على العناصر التالية:

– المحافظة على **استقرار أهداف ومؤشرات قيس أداء الإستراتيجية** لبرامجكم و المصادق عليها بالمشروع السنوي للقدرة على الاداء لسنة 2020 من قبل وزارة المالية

–تحيين إستراتيجية البرنامج في إطار **أولويات وإستراتيجية المهمة** مع ما يتماشى و توجهاتكم ضمن مخطط التنتمية 2021-2025مع ضرورة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي و اهداف التنمية المستدامة والتصدي للأوبئة و الكوارث و التغييرات المناخية ضمن المحاور الإستراتيجية للبرامج وذلك في إطار التعهدات والتوجهات الوطنية والقطاعية في هذا المجال مع تحيين الاحصائيات قدر الامكان.

– ضبط **جملة من الأنشطة**(ذات بعد مالي) والتدخلات (دون بعد مالي) تعكس الالتزام الفعلي بتحقيقها من قبل رؤساء البرامج.

– **تحيين مرجعية الانشطة والمشاريع والتدخلات** التي من شأنها المساعدة على تقليص الفوارق بين الجنسين.

– تحيين جميع البطاقات الملحقة بوثائق الأداء بدقة (بطاقات الفاعلين العموميين والبطاقات الوصفية للمؤشرات) في اطار متوسط المدى 2022-2024.

– مواصلة إبرام **عقود الأهداف والبرامج**(عقود الأداء) مع الفاعلين العموميين و الجمعيات في اطار اتفاقيات شراكة لمدة 03 سنوات.

– أن المشروع السنوي للأداء يجب أن يقتصر على إطار **الأداء الاستراتيجي** للبرنامج ويدرج الجانب العملياتي للأداء ضمن بقية آليات القيادة على غرار ملاحق ميثاق التصرف والنظام المعلوماتي للأداء.

– الاستئناس **بوثيقة ميثاق التصرف** خاصة فيما يتعلق بتنظيم حوار التصرف وترسيخ مبادئ المسؤولية والمساءلة من قبل جميع الأطراف المتدخلة في ضبط وتنفيذ السياسات العمومية للمهمة .

– اعداد **روزنامة حوار التصرف** مع مختلف المتدخلين من **قبل كل رئيس برنامج** لاعداد ميزانية سنة 2022 **عبر تقنية التواصل عن بعد** بالتنسيق مع ادارة الاساليب و الاعلامية في الغرض.

– إن رؤساء البرامج مدعوون إلى القيام بالمهام المنوطة بعهدتهم بمقتضى الأمر الحكومي عدد 1067 لسنة 2019 المؤرخ في 14 نوفمبر 2019 المتعلق بضبط مهام رئيس البرنامج وذلك في إطار التفويض المسند إليهم من قبل رئيس المهمة.

– تشريك هياكل المساندة من المكلف بمتابعة المؤسسات تحت الاشراف و إدارة التخطيط و البرمجة و وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف القطاعية والمكلفين بتنفيذ ميزانية البرامج العمومية للمهمة (الشؤون المالية والموارد البشرية و ادارة البناءات و التجهيز وادارة الاساليب و الاعلامية) الراجعين بالنظر لبرنامج القيادة والمساندة لمواكبة جميع اجتماعات نقاشات اعداد الميزانية حسب الأداء .

ان السيدات والسادة رؤساء البرامج مدعوون بالتنسيق مع وحدة التصرف حسب الأهداف القطاعية إلى تقديم إطار أداء برنامجهم والأنشطة والتدخلات ومخطط العمل للسنة القادمة قصد تعليل الوسائل المادية المطلوبة في إطار التوازنات العامة والأسقف المضبوطة مسبقا في اجل لا يتعدى يوم 09 جوان 2020.

ونظرا لأهمية الموضوع، الرجاء إيلاء الأمر العناية اللازمة حتى يتسنى احترام الآجال وفقا لما جاء بروزنامة إعداد مشروع قانون المالية للسنة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيقه ووضعه حيز التنفيذ بغاية الحرص على تحقيق التوازنات العامة للمالية العمومية.

و السلام/